

تصور مقترح لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية في ضوء أبرز الاتجاهات المعاصرة

A proposed scenario for the development of intellectual security at Yemeni universities in the light of the most prominent contemporary trends

إعداد: د. رويدا علي ناشر العريقي^(١)

(١) أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي المساعد

عميد فرع الطالبات - جامعة الأندلس للعلوم والتقنية - صنعاء

نائب عميد كلية الإدارة الطبية للشئون الأكاديمية - جامعة ٢١ سبتمبر

موجهه تربوية في مكتب التربية والتعليم - جامعة تعز

الملخص:

هدف البحث الحالي إلى وضع "تصور مقترح لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية في ضوء أبرز الاتجاهات المعاصرة" وقد استخدمت الباحثة "المنهج الوصفي الوثائقي"، لجمع بيانات ومعلومات عن مشكلة البحث، وعن أبرز الاتجاهات المعاصرة في الأمن الفكري، أما الشق العملي من منهجية البحث، والمتضمن وضع تصور للأمن الفكري في الجامعات اليمنية، فهو يلبي احتياجات تلك الجامعات المستقبلية، وعليه، وفي سياق هذه المنهجية، تم استخدام أداة بحثية تتمثل في أسلوب "دلفي"، والذي تضمن تصميم استبانة شملت التصور المقترح لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية، ومن ثم تم عرضها على الخبراء الأكثر علماً وخبرة في هذا المجال، حيث تم اختيار (٩) خبراء من أعضاء هيئات التدريس في الجامعات الحكومية لهذا الشأن،

كما أنه تم وضع معيار لتطبيق جولات الاستبانة، وذلك بأخذ معيار بنسبة 80% لاستجابات العينة المختارة، وبما أن النسب المئوية لموافقة الخبراء على فقرات الاستبانة قد تراوحت بين (89% - 100%)، فإن الباحثة قد اكتفت بالجولة الأولى فقط، وانتهى البحث إلى وضع تصور لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية في ضوء أبرز الاتجاهات المعاصرة، وتجارب بعض الدول العربية والأجنبية، واتفق آراء الخبراء حول مجالات البحث التي بلغت (٥) مجالات هي (البنى التنظيمية والتشريعية، الشراكة المجتمعية، المناهج التعليمية والمقررات الدراسية، البحوث العلمية، الأنشطة الطلابية).

الكلمات المفتاحية:

تصور مقترح، الأمن الفكري، الجامعات اليمنية، الاتجاهات المعاصرة.

Abstract:

The current research sought to develop a "proposed scenario for the development of intellectual security at the Yemeni universities in the light of the most prominent contemporary trends. The researcher used the descriptive documentary approach to collect data and information on the research problem as well as the most prominent contemporary trends in the intellectual security. As for the practical part of the research methodology, which incorporates the conceptualization of the intellectual security at the Yemeni universities , it meets the future needs of those universities. Therefore, within the context of this methodology, a research tool was used, namely the Delphi method, which included the formation of a questionnaire that took into account the proposed scenario

for the development of the intellectual security at the Yemeni universities. After that, this questionnaire was presented to the most intellectual and qualified experts in this field as (9) faculty members from government universities were selected for such mission. Besides, a standard was set for the implementation of the rounds of the questionnaire by taking the standard percentage of 80% of the selected sample responses. Now that the percentages of experts' approval for the clauses of the questionnaire ranged from 89% to 100 %, the researcher was satisfied with the first round only.

Key words: proposed scenario, intellectual security, Yemeni universities, contemporary trends.

مقدمة:

يحتل الأمن موقفاً بارزاً من اهتمامات الناس والمجتمعات؛ لاتصاله المباشر بالحياة اليومية، بما يوفره من هدوء وطمأنينة في النفوس، وسلامة في النظر والتصور، وصدق في التعامل، بدليل أن الأمم والشعوب سعت عبر العصور التاريخية وراء البحث عن أمنها واستقرارها، فكان الأمن ملازماً لحياتها، وعملت ما بوسعها إلى تحقيقه، بعكس الدول العسكرية التي لا تكون في مأمن إلا ما دامت في الحرب، ولكنها سرعان ما تفضّل زمن السلم، فهي تصبح مثل النصل غير المستخدم الذي يفقد بريقه زمن السلم.

وتطبيقاً لهذه الحقيقة، اختارت "اليونسكو" شعاراً لها وهو: "طالما أن الحرب تبدأ في عقول الناس، فإن حماية السلام تكون بسيطرة السلام على هذه العقول (اليونسكو، الموقع: <http://www.unesco.org>). وهنا تأتي التربية لبناء حصون السلام في عقول البشر، وعلى مقدار تمكنها من ذلك، تستقر حياة الناس، ويطمأنوا على أنفسهم، وأبدعوا في أساليب حياتهم. ولا غرو أن شغل الأمن الفكري مختلف الأوساط الفكرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل دول العالم؛ نتيجة للتهديدات والمخاطر المحدقة على المجتمعات، ومنها البلاد العربية التي تسعى جاهدة للحفاظ على الأمن والاستقرار؛ ذلك أن الأمن الفكري من أهم عناصر الأمن الشامل التي يجب المحافظة عليه وحمايته، حتى يستقيم الفكر والاتجاه، ويقوم الناس بممارسة مهامهم تجاه أنفسهم ومجتمعاتهم.

وتفسير ذلك، أن الأمن الفكري ذا صلة وثيقة بكل جوانب حياة الإنسان الأخرى، فالإنسان أسير فكره ومعتقداته، وسلوكه ومواقفه واتجاهاته إنما هي ترجمة لأفكاره، وما يؤمن به؛ لأن الفكر هو المحرك الأساسي لكل ضروب السلوك الإنساني، ذلك أن الإنسان قابل للخير وللشر، ومن ثم فهو بحاجة دائمة إلى التوجيه وإن اختلفت أساليبه ووسائله، فإذا كان الفكر على قدر من التحصين والمنعة، كان تفكير الإنسان قائداً له نحو السلوك القويم، وإذا ما امتلك فكراً سليماً راشداً استطاع أن ينعم بالأمن والاستقرار الشامل الذي ينشده المجتمع، أما إذا أصيب بلوثة من الانحراف، فقد أصبح عالمة على نفسه، وعلى مجتمعه، وعائقاً في سبيل الرقي والتقدم (الزهراني، إبراهيم، ٢٠١١، موقع السكينة: <http://www.assakina.com>).

والأمن الفكري بهذا المعنى والمغزى لا يتكون من تلقاء نفسه، وإنما توجد نظم مجتمعية عديدة تتولى بنائه، والحفاظ على استمراره، ويأتي في مقدمة هذه النظم النظام التربوي؛ كون نظم المجتمع تواصل مهامها اعتماداً على ما كونه النظام التربوي في أبناء المجتمع، أي أن نظم أمن المجتمع تبدأ من حيث ما انتهى إليه النظام التربوي، ثم يستمر هذا النظام إلى جانب نظم المجتمع في ترسيخ الأمن الفكري في المجتمع.

ولا مندوحة أن تكونت علاقة طردية بين الأمن الفكري، والأمن التربوي، ذلك أن الأخير قاعدة ارتكاز الأمن الفكري، ومصدر استمراره، وتفسير ذلك أن لكل مجتمع نظامه التربوي الذي تكون عبر تاريخه الطويل، النابع من قيمه وثوابته العقديّة والثقافية التي تصوغ هويته وتشكل شخصيته، حتى يستطيع المجتمع أن يُحصن ويسي نفسه من خلال ثوابته من مخاطر الأفكار الهدامة، والنظريات الوافدة، فلا تكون عرضة لتغيير عاصف يشتم الملامح، ولا تتحني لمعاول الهدم التي تتسلل تحت ستار التجديد والتطوير ومواكبة العصر، والتربية بمفهومها الواسع تُعنى بالتعرف على طاقات الفرد وتنميتها وتوجيهها وجهة سليمة تحقق له الأمن ولمجتمعه (العوامة، عبدالسلام، والزبون، محمد، ٢٠١٤، ص ١٨٥).

ومن الصعوبة بمكان تحقيق الأمن الفكري في المجتمع إلا من خلال المؤسسات التربوية، وفي مقدمتها المؤسسات التعليمية، وفي مقدمتها الجامعات اللاتي تتولى نشر الأمن الفكري بين النشء والشباب منذ انطلاقتهم للحياة، وتحصينهم من مخاطر الانحراف الفكري، ومداهم بالمعارف والمهارات والاتجاهات التي تمكنهم من الانخراط في حياة المجتمع بقدرة واقتدار. وإذا ما وجد نوع من الانحراف الفكري لدى بعض الشباب، فإن هذا يرجع إلى تأثير بعض المؤسسات التربوية (اللامدرسية)، وبعض مؤسسات المجتمع الأخرى التي تغلبت على أدوار المؤسسات التعليمية، ومنها الجامعات.

وإذا كان هناك من أدوار للمؤسسات التعليمية في الأمن الفكري تختلف من مرحلة تعليمية إلى أخرى، فإن الجامعات تقوم بالدور الأكبر، فهي تكمل تلك الأدوار، وتتميز عنها في أنها تتناول الشباب في أخطر مراحل نموهم، وتحصينهم ضد الغزو الفكري وتياراته المنحرفة. ومرد ذلك أن الجامعات تحتل قمة الهرم التعليمي في المجتمع، ومن ثم فهي تقوم بمسؤولياتها وبرسالتها تجاه المجتمع، وهذه الرسالة لاتقف عند مجرد تلقين كم من المعلومات لمجموعة من الطلبة أو الباحثين لإعدادهم للمهن والوظائف التي يحتاج إليها المجتمع في تقدمه ونموه، وإنما تتعدى رسالة الجامعة هذا المعنى الضيق المحدود إلى وظائف أخرى أكثر تنوعاً وشمولاً، فهناك الوظائف الاجتماعية والثقافية والسياسية، كما يقع على الجامعات وظيفة تأهيل الإنسان للقيام بهذا الدور الكبير وتمكنه من الوفاء برسالته السامية (علي، فهمي، ٢٠٠٩، ص ٣١).

كما تقع على الجامعة مسؤولية كبرى في حماية الطلبة من تأثيرات الغزو الفكري، والتأثيرات الثقافية الوافدة، وذلك من خلال إكسابهم المعايير والقيم والمثل الخلقية، والقدوة الحسنة، كما تتولى مراقبة سلوك الطلبة وتصرفاتهم، وملاحظة ما يطرأ عليهم من تغيرات جسمية أو عقلية أو نفسية، وإيجاد العلاج المناسب لكل حالة، ويمكن أن تعدل أي خلل في السلوك؛ مما يجد مجتمعاً آمناً و متماسكاً (Barbara & Wayne، ٢٠٠٤، ص ١١).

أولاً: مشكلة البحث وأهدافه وتساؤلاته:

❖ مشكلة البحث:

يواجه الأمن الفكري في الجامعات اليمنية العديد من المشكلات التي تعقد الكثير منها، حتى صارت جزءاً من الواقع المعاش، تأتي في مقدمة هذه المشكلات غياب إطار فكري وسياسي مكتوب ومعلن للأمن الفكري في الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة، وكذا غياب هذا التوجه في المناهج التعليمية لكليات الجامعات، وفي المقررات الدراسية، وهكذا الحال في الأنشطة التعليمية، وفي أنشطة الكليات والجامعات ككل.

وما أدل على ذلك أنه طيلة العقود المنصرمة لم تعقد في الجامعات اليمنية مؤتمرات أو ندوات علمية أو محاضرات عامة، وما شابه عن الأمن الفكري، بناءً على علم الباحثة. وهنا لا غرابة أن صارت الجامعات اليمنية مرتعاً خصباً لشتى مظاهر الانحراف الفكري، والغلو والتطرف... إلخ، في وقت بات فيه الأمن الفكري من أولويات الجامعات المعاصرة، وفي مقدمتها جامعات دول الخليج العربي.

وفي ضوء ما تقدم يمكن بلورة مشكلة البحث وصياغته في التساؤل الرئيس الآتي:

ما التصور المقترح لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية في ضوء أبرز الاتجاهات

المعاصرة؟

ويتم الاجابة عن هذا التساؤل عن طريق التساؤلات الفرعية الآتي:

١. ما واقع الأمن الفكري وتحدياته في الجامعات اليمنية؟
٢. ما أبرز الاتجاهات المعاصرة في الأمن الفكري؟
٣. ما التصور المقترح لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية في ضوء أبرز الاتجاهات المعاصرة؟

❖ أهمية البحث:

يستمد البحث الحال أهميته من الآتي:

- أ. يعد هذا البحث الأول من نوعه - على حد علم الباحثة - الذي يتناول الأمن الفكري في الجامعات اليمنية.
- ب. يقدم بيانات ومعلومات لصناع القرار وللمخططين في الجامعات اليمنية عن واقع حال الأمن الفكري فيها، وما يعانيه من مشكلات وتحديات.
- ت. يقدم معلومات ومعارف عامة للباحثين وللقيادات التعليمية في اليمن عن أهم الاتجاهات المعاصرة في الأمن الفكري.

ث. يسهم في التغلب على المشكلات التي تواجه الأمن الفكري في الجامعات اليمنية.
ج. يقدم تصوراً مقترحاً لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية في ضوء أبرز الاتجاهات المعاصرة، بحيث يمكن لأية جامعة يمنية أو عربية أو غيرها أن تستفيد من هذا التصور في تطبيقه للأمن الفكري، وما تستدعيه ظروف وإمكانات أية جامعة من حذف تفاصيل معينة، وإضافة أخرى، ولكن مع بقاء البناء الكلي للتصور.

❖ أهداف البحث:

- يسعى البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف الآتية:
- أ. تشخيص واقع الأمن الفكري وتحدياته في الجامعات اليمنية.
 - ب. تتبع أبرز الاتجاهات المعاصرة في الأمن الفكري.
 - ت. تقديم تصور مقترح لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية في ضوء أبرز الاتجاهات المعاصرة.

ثانياً: حدود البحث:

- تقتضي بنية هذا البحث وأهدافه وإجراءات السير فيه الاحتكام إلى حدود تبين حيثيات بنائه، ونقاط ارتكازه، ونواحي معالجته، وخطوات السير فيه، حتى يصل إلى مبتغاه، وهي:
- ❖ **الحدود الموضوعية:** وتقتصر على تحديد مضامين الأمن الفكري عموماً، وفي الجامعات خصوصاً، قدماً نحو تشخيص واقع الأمن الفكري في الجامعات اليمنية، تمهيداً لوضع تصور مقترح لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية في ضوء أبرز الاتجاهات المعاصرة.
 - ❖ **الحدود البشرية:** وتقتصر على جمع معلومات وأفكار من عينة مجتمع البحث من أعضاء هيئات التدريس في بعض الجامعات اليمنية عن التصور المقترح لتطوير الأمن الفكري فيها.
 - ❖ **الحدود الزمنية:** يجرى هذا البحث في العام الجامعي ١٨ / ٢٠١٩.

ثالثاً: مصطلحات البحث:

- **تصور مقترح:** يقصد بالتصور المقترح لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية هنا: اختيار أفضل الأساليب والبدائل المختارة بعناية في ضوء الاختيارات السياسية؛ لتحقيق أهداف بمعنى أنه تصميم مبسط لمحاكاة ظاهرة الأمن الفكري في الجامعات اليمنية، يتضمن مجالات تطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية ابتداءً وانتهاءً، بناءً على طبيعة العلاقة فيما بينها،

ووفقاً لعمليات ومراحل وإجراءات محددة ومرتبطة منطقيًا؛ بصورة تمكن تلك الجامعات من تطبيقه؛ لتطوير الأمن الفكري فيها.

○ الأمن الفكري: يُعرف الأمن الفكري بأنه: "سلامة فكر الإنسان من الانحراف، أو الخروج عن الوسطية والاعتدال في فهمه للأمور الدينية والسياسية والاجتماعية؛ مما يؤدي إلى حفظ النظام العام، وتحقيق الأمن والطمأنينة والاستقرار في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وغيرها من مقومات الأمن الوطني". (القحطاني، محمد، ١٠١٦، الموقع: <http://www.assakina.com>)

ويقصد بالأمن الفكري في هذا البحث بأنه: مجموع المهام والأنشطة التي تقوم بها الجامعات اليمنية؛ لتطوير الأمن الفكري فيها، وتحسين عقول الطلبة بالأفكار السليمة المتعلقة بالدين والسياسة والثقافة في مواجهة الأفكار التي تتعارض مع الفكر الصحيح في المجتمع العربي اليمني المسلم.

رابعاً: الدراسات السابقة:

يتبين أن هذا البحث أنطلق من حيث انتهت إليه الدراسات السابقة، وعليه يتم عرض الدراسات السابقة حسب صدورها من الحديث إلى الأقدم، وذلك على النحو الآتي:

○ دراسات سابقة يمنية:

بعد فحص دقيق تبين خلو ميدان الأمن الفكري في اليمن من الدراسات السابقة، على حد علم الباحثة، باستثناء دراسة أجريت خارج اليمن، وهي:

١) دراسة "البراشي" (٢٠٠٩)، بعنوان: "دور الأمن الفكري في الوقاية من الإرهاب في اليمن".

وهدف هذا البحث إلى تحديد دور الأمن الفكري في الوقاية من الإرهاب بالجمهورية اليمنية، حيث صممت استبانة قدمت لعينة من الضباط العاملين في الإدارة العامة لمكافحة الإرهاب بوزارة الداخلية، وإدارة مكافحة الإرهاب بجهاز الأمن السياسي في صنعاء الجمهورية اليمنية.

ومن أهم ما خلص إليه البحث من نتائج ما يأتي:

أ. وجود أسباب متنوعة ومتداخلة للانحراف الفكري، بحيث يمكن لسبب واحد أن يؤدي إلى الانحراف الفكري دون تكامله مع أسباب أخرى: دينية، وسياسية، واقتصادية، وتربوية، وثقافية، واجتماعية، وشخصية، وغيرها.

ب. وجود علاقة قوية وواضحة بين الانحراف الفكري والإرهاب، فكلما زاد الانحراف بين أفراد المجتمع، زادت العمليات الإرهابية، أي أن الفكر المنحرف في أي مجتمع هو البيئة الخصبة لانتشار الإرهاب.

ت. تعد مؤسسات التنشئة الاجتماعية ممثلة ب: الأسرة، والمدرسة، والمسجد من أبرز المؤثرات المهمة في تعزيز الأمن الفكري للوقاية من الانحراف والإرهاب.

○ دراسات سابقة عربية:

وكما سبق ذكره هذه أمثلة فقط من الدراسات السابقة العربية؛ لأنها من الكثيرة لدرجة يصعب حصرها، ومن أهمها الأكثر ارتباطاً بالبحث الحالي ما يأتي:

(١) دراسة شلidan (٢٠١٣): بعنوان "دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبتها وسبل تفعيله".

وهدف هذا البحث إلى التعرف على دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبتها وسبل تفعيله، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث استبانة قدمت لعينة من الطلبة.

واسفر البحث عن أهم النتائج الآتية:

أ. ارتفاع تقديرات الطلبة حول دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في تعزيز الأمن الفكري.

ب. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات العينة تعزى لمتغير الجنس: ذكر، وأنثى في المجال الأول والثاني، حيث كانت الفروق لصالح الذكور.

ت. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات العينة تعزى لمتغير الجامعة الإسلامية (الأقصى) في جميع المجالات، وكانت الدرجة الكلية لصالح الجامعة الإسلامية.

ث. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات العينة تعزى لمتغير المستوى الدراسي سنة ثانية، سنة رابعة.

ج. وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المعدل التراكمي: مقبول، وجيد، وجيد جداً، وامتياز، ولجميع المجالات، والدرجة الكلية لصالح الامتياز.

(٢) دراسة الأتربي (٢٠١١): بعنوان "دور الجامعة التربوي في تحقيق الأمن الفكري لطلابها" تصور مقترح".

وهدف هذا البحث إلى بيان أبرز التحديات التي تواجه الجامعة في تحقيق الأمن الفكري، والإفادة من إيجابيات العولمة في تحقيق الأمن الفكري، وإبراز دور الجامعة في الأمن الفكري. وخلص البحث إلى تقديم تصور لدور الجامعة التربوي في تحقيق الأمن الفكري لطلابها؛ بهدف:

أ. تكريس المفهوم العلمي للأمن الفكري لدى الطلبة.

ب. تشجيعهم على ممارسة الأمن الفكري.

ت. اكسابهم اتجاهات إيجابية نحو الثقافات الوافدة.

ث. الاستفادة من إيجابيات العولمة في تحقيق الأمن الفكري.

ج. توضيح مكانة الجامعة في تحقيق الأمن الفكري.

ح. نشر ثقافة أمنية تتعلق بمجالات الأمن المختلفة، وكيفية تحقيقها، مع التركيز على الأمن الفكري.

○ دراسات سابقة أجنبية: ومن أهم الدراسات السابقة الأجنبية ما يأتي:

(١) دراسة كول "Call" (٢٠٠٤): بعنوان "إدراك طلاب الجامعات لمعنى الأمن الفكري".

وهدف هذا البحث إلى تتبع إدراك طلبة الجامعات لمعنى الأمن الفكري، وعناصره الضرورية: لإيجاد بيئة آمنة فكرياً، وكذلك مدى تأثير مفاهيم الأمن الفكري بالمكانة المعرفية، والخلفية الثقافية، ولتحقيق هذا الهدف صممت استبانة وجهت لعينة من الطالبات في كليات دينية.

ومما توصل إليه هذا البحث، هو تأثير خلفيتهن الدينية في تعريف الأمن الفكري، ولذا أوصى البحث بضرورة إعادة تطبيق الاستبانة على عينة مختلفة.

خامساً: الأدب النظري للبحث:

(١) واقع الامن الفكري وتحدياته في الجامعات اليمنية:

هناك عدد من التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في اليمن، وأهم هذه التحديات هي كالاتي:

○ غياب فلسفة تربوية توجه الأمن الفكري في الجامعات اليمنية فكراً وتطبيقاً:

يشير الواقع الحالي للجامعات إلى غياب فلسفة تربوية بأسس ومبادئ واضحة ومحددة توجه الأمن الفكري في الجامعات اليمن فكراً وتطبيقاً، وتحدد غايات العمل التربوي، وترسم مسار التوجه المستقبلي، وتحكم مسارات الحركة والعمل، وتنظيم العمليات والأنشطة ابتداءً وانتهاءً نحو غايات محددة سلفاً، وذلك في ضوء التحديات الجديدة الحالية والمتوقعة.

ومن جهة أخرى، تفرض التغيرات والتحولت المحلية والإقليمية والدولية ضرورة استجابة فلسفة التربية في اليمن لها، واستيعابها لمستجدات العصر ومطالب المجتمع اليمني الحالية والمستقبلية، كشرط ضروري يسبق أو يسير مع أي تحرك لتطوير الأمن الفكري فيها، حتى يتم على أساسه وضع الرؤى والتصورات لخيارات تطوير الأمن الفكري ومجالاته، وتوجيه مسارات الحركة والعمل، وتنظيم العمليات والأنشطة في التعليم الجامعي ابتداءً وانتهاءً نحو غايات محددة سلفاً.

وبالإضافة إلى ذلك تهيمن الجهات السياسية على مؤسسات التعليم الجامعي في اليمن، وطفغان توظيفها في الحسابات السياسية تارة باسم دعم نظام الجمهورية أو الثورة أو الوحدة، وتارة ثانية لإرضاء الزعامات السياسية والاجتماعية، وتارة ثالثة لشراء الولاءات، وتارة رابعة لكسب

الأُنصار والموالين، وتارة خامسة للتنشئة السياسية المعروفة، فضلاً عن سيادة نظم تعليم وتعلم تقليدية، النظامية منها وغير النظامية، تنظيمًا وإدارة، شكلاً ومحتوى، أساليباً ووسائلًا، وتتفشى فيها شتى العُلل والأمراض الإدارية في ظل غياب المساءلة والمحاسبة والشفافية.

○ جمود السياسة التعليمية في الجامعات عن متابعة مستجدات الأمن الفكري:

الواقع أن الأمن الفكري في الجامعات اليمنية مغيب من سياستها التعليمية، وما نتج عنها من تشريعات ومفاهيم وجهت التعليم الجامعي نحو تحقيق الأهداف السياسية، أكثر منها الاقتصادية والاجتماعية، لذلك ترسخت سيطرة الدولة على المؤسسات التعليمية؛ مما أدى إلى تقليص استقلال المؤسسات التعليمية، إن لم تلغها تماماً، وضيق هامش الحريات الأكاديمية، وغلبة الجانب البيروقراطي على تسيير مهام ووظائف التعليم، وتقليص مساهمه القطاع الخاص والمجتمع المدني من دعم التعليم المؤسسات التعليمية والرقابة عليها.

○ تقليدية المناهج التعليمية والمقررات الدراسية وطرائقها وأساليبها وتقييم نتائجها:

استمرار المناهج التعليمية والمقررات الدراسية في محتواها القديم، شكلاً ومضموناً بعيداً عن الأمن الفكري ومتغيرات العصر، ونتائج الثورة العلمية والتقنية والمعلوماتية والاتصالات؛ مما جعل غالبية البرامج الدراسية تركز على العلوم الإنسانية والاجتماعية، وتركز محتوى المناهج على المعارف النظرية المكثفة، وما ترتب على ذلك من اغتراب البرامج والمناهج التعليمية عن واقع المجتمع وقضاياها في غالب الأحيان، وإلى ضعف كفاية الخريجين، وبالتالي بطالة المتعلمين، إلى ما هنالك من نتائج عملت على إعادة إنتاج التخلف والمحافظه عليه.

○ تزايد عجز الجامعات عن مواجهة مظاهر التطرف والإرهاب:

وتلبية احتياجات سوق العمل والتنمية من القوى العاملة الماهرة بقدرات ومهارات عالية المستوى في مختلف التخصصات وعلى كافة المستويات، وما يترتب على ذلك من نتائج سلبية منها: حدوث اختلالات حادة في سوق العمل بين الزيادة المفرطة في تخصصات، وعجز كبير في تخصصات أخرى، واستفحال البطالة بما فيها الهيكلية، ومن ثم صار التعليم ومخرجاته عبئاً ثقيلاً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

● عجز الجامعات عن تشكيل عقول المتعلمين وتوجيه اهتماماتهم نحو الانفجار المعرفي، وتنمية مهارات الإبداع والابتكار، وإرساء القواعد المتينة للانطلاق نحو مجتمع واقتصاد المعرفة، وإذا ما استطاعت الجامعات أن تكون المنتج الأول للمعرفة، فإن هذا يعدّ مؤشراً على تحسين التعليم. (القرني، العدد ١٧٥).

○ تدني قدرة الجامعات ومراكز الأبحاث في اليمن على متابعة حركة البحث العلمي في الأمن الفكري وإنتاج المعرفة، والاستفادة من حرية انتقال الأفكار والسلع والخدمات والأفراد، وتقلص المسافات عبر الحدود وبين القارات، الناتجة من عولمة البحث العلمي وتدويل أنشطته، وما تسهم

به العولمة من إلغاء القيود علي حركة العلماء والمؤسسات البحثية والبرامج التقنية، ومشروعات التطوير عبر الحدود؛ بهدف تحقيق تكامل وتشابك في سوق البحوث العلمية علي الصعيد العالمي.

○ غياب المشاركة المجتمعية في الأمن الفكري في الجامعات:

هناك قطيعة شبه كاملة بين الكثير من أطراف المجتمع والجامعات، ومن ثم تغيب تلك الأطراف عن مشاركة الجامعات في الأمن الفكريوما سيفرضه ذلك من ضرورة إشراك مؤسسات وجهات رسمية وشعبية مختلفة وفقاً لطبيعة البيئات الطبيعية وأنشطة السكان، وجعلهم يساهمون بفاعلية في التصميم والتخطيط، وفي التنظيم والإعداد والإخراج، وفي التنفيذ والتقييم. (الحاج، ٢٠١٤، ص ٩٥).

٢) أهم تجارب الجامعات في تفعيل الأمن الفكري:

نظراً لكثرة تجارب مؤسسات التعليم في الأمن الفكري، فيمكن عرض أهمها، سواء من المدارس أم من المعاهد أم من الجامعات؛ لأن مضامين الأمن الفكري وغاياته واحدة، ومن أهم هذه التجارب:

○ تجربة مدارس الرياض لنبذ الإرهاب والانحراف الفكري:

طبقت مدارس الرياض تجربة رائدة في توعية الشباب بالمخاطر التي تحدق بهم، والتمثلة في الانحراف الفكري، وهدفت هذه التجربة إلى تعزيز الأمن الفكري لدى التلاميذ والمعلمين، وحماية التلاميذ من الفكر المنحرف وخطورته، التي تعاني منه المملكة العربية السعودية، وذلك بالسعي إلى غرس نوع من التوظيف للمفاهيم الإسلامية في عقول الشباب، وتحاول أن تساعدهم في التصدي للتحديات الخطيرة التي تواجه سلامة فكرهم وعقيدتهم، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال غرس الاحترام لولادة الأمر، وعلماء الأمة، وجميع المفكرين، وذلك حتى يتخذونهم قدوة في بناء الوطن وتعميره، والعمل على الرقي به في جميع المجالات، وقبل بطريقة سليمة، وذلك حتى يكونوا مؤهلين للتمييز بين الحق والباطل، وحتى تتمى لديهم الإحساس بالمسؤولية تجاه أوطانهم. ولتحقيق هذه الغاية، تم اختيار القائمين على هذه التجربة، بانتقاء أفضل الكفايات، والمخلصة للوطن، والمعلنة للولاء الكامل لخدمته والعمل على صيانة مقدراته، وقبل أن يقوم المسؤولون بهذه التجربة، تم إعداد القائمين عليه وتأهيلهم التأهيل الجيد، حيث عقدت لهم ورش تربوية لمناقشة الكيفية التي يمكن من خلالها العمل على التوجيه السليم لأنشطة التجربة، كما تم عقد عدة اجتماعات لمناقشة مختلف الأمور من أجل تطبيقها التطبيق الصحيح والأمثل.

وقد وضعت خطة لهذه التجربة في كل مدرسة، أعدتها كفايات علمية من تخصصات عدة، وكونت في كل مدرسة لجان الأمن الفكري تتكون من إدارة المدرسة، ومن المعلمين، ومن رجال الأمن والتلاميذ، وأنيط بكل لجنة اختصاصات ومهام محددة تقررها اللجنة

المركزية، وتقوم هذه المهام على العمل على إعداد مشروع تربوي متكامل؛ بقصد بناء فكر سليم لدى التلاميذ.

كما تم تفعيل دور أولياء الأمور بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم، والتمثلة في العمل على إيجاد الحصانة لأبنائهم حتى لا يقعوا في دياجير التطرف الفكري المقوت، والحث على ضرورة متابعة الارتقاء والتطور للأفكار التي ينتهجها الأبناء.

وتتكون خطة الأمن الفكري من معارض تحكي ما أصاب البلاد من الانحراف الفكري والإرهاب، وكذا إقامة المحاضرات والندوات، وتقديم النشرات المستمرة طوال العام الدراسي، والتي تركز على:

أ. تربية التلاميذ على احترام الحقوق العامة والضرورية التي جاء الإسلام لحفظها وحمايتها، وذلك لتحقيق الأمن والاستقرار للمجتمع المسلم.

ب. غرس القيم والمبادئ الإسلامية لدى الناشئة، وتصحيح المفاهيم المغلوطة في عقولهم، وتقييم السلوكيات المعوجة

ت. إشاعة روح المحبة والتعاون بينهم، وتحذيرهم من الاختلافات التي تسبب الفرقة، والبغضاء، والتشاحن

ث. إبراز الفكر الوسطي المعتدل، والتحذير من التيارات الفكرية، والتوجهات السياسية، ومصادر الإعلام المشبوهة.

ج. تعزيز السلوك الأمني الصحيح، ودعوة التلاميذ إلى الحفاظ على أمن الوطن، ومقدّراته، ومكتسباته.

أما الطريقة التي بنيت عليها هذه التجربة، فتقوم على متابعة ورصد حالات التطرف الفكري، ومن ثم معالجتها عن طريق المختصين في كل لجنة حسب اختصاصها، وبالنسبة للحالات المستعصية فتحال إلى اللجنة المركزية للتعامل معها من أفراد أكثر اختصاصاً وتجربة.

ومن ضمن أنشطة هذه التجربة القيام بالتعاون مع رجال الأمن لمناقشة بعض القضايا الأمنية مع التلاميذ، والعمل على تنظيم مختلف الأنشطة التي تعزز الولاء للوطن، كعقد مسابقة للشعر الوطني مثلاً، أو طرح مسابقات لإعداد بحوث تبين خطورة الانحراف الفكري وتداعياته على أمن المجتمع، وهكذا تم العمل على خلق حلقات وصل بين كافة الفئات التي يمكن أن تخدم القضية، وتم تسويق الجهود، وبالتالي وجدت ثمرة العمل اليانعة. (الموقع: www.alharamain.co.uk)

بيد أن معالجة ظاهرة الانحراف الفكري كظاهرة ممقوتة تولدت من عدة ظواهر اجتماعية من خلال عدة أمور:

■ ضرورة التعامل مع الظاهرة بالقوة والحكمة معاً.

- عدم ترك الفرصة لاستغلال الظروف، وإيجاد المسوّغات للانحراف والتطرف.
- النظر إلى احتياجات الشباب بشمولية تكاملية بالتنسيق بين مختلف المؤسسات المعنية بذلك من مؤسسات أمنية، واجتماعية، ودعوية وغيرها، وذلك حتى توضع استراتيجية تهدف إلى تقديم الرعاية الكفيلة بحل مشكلات الشباب قبل تفاقمها وتوالدها.
- التعامل مع مشكلات الشباب بعناية خاصة، وعدم الاعتماد على الحلول الوقتية والعلاج السريع فهما لا يجديان في مثل هذه الأزمات.
- التعامل مع المشكلة بتبني استراتيجيات تكفل دراستها من عدة نواحٍ تجعلنا أكثر إماماً بالمشكلة لإتقان التعامل معها، والعمل على إيجاد السبل الكفيلة للحد من استشرائها. (الموقع: www.almadina.index.asp)

○ من أهم تجارب الأمن الفكري في التعليم في الدول الغربية ما يأتي:

١) التجربة الفنلندية:

اعتمدت فنلندا منذ مدة طويلة سياسة الوقاية من الجريمة كأسلوب إجرائي ميداني للمكافحة، والسيطرة على الجريمة، والسلوكيات المنحرفة، واعتمدت للقيام بذلك عدة مؤسسات اجتماعية أهلية وحكومية مثل: المراكز والمؤسسات الصحية والاقتصادية والترفيهية التي تعد من أهم المؤسسات التي ساهمت في ذلك المجال.

ويقوم شرطي فنلندي بالزي الرسمي يساعده معلم مدني بتدريس مقرر الوقاية من الجريمة، وشرحها للتلاميذ داخل الصفوف الدراسية؛ بهدف توضيح الدور الحقيقي للشرطة داخل المجتمع، لحماية الأفراد وممتلكاتهم، وتنفيذ القوانين وحارسها، بالإضافة إلى استهداف تدريس المادة توضيح وإدراك أهمية العلاقة بين رجل الأمن والمواطن في الحفاظ على أمن المجتمع وسلامته.

وقد نتج عن تطبيق فنلندا لتلك السياسة العديد من الثمار المفيدة على أمنها الوطني، والتمثل في تقلص معدل الجريمة، وتخفض مستوياتها، ولذلك أصبح لدى فنلندا أقل معدل من جرائم السرقة، مقارنة بكل دول أوروبا الشمالية؛ بفضل حملات الوقاية من الجريمة والسلوك المنحرف، المنفذة في المؤسسات التعليمية. (الحارثي، ١٤٢٩، ص، ٨٥، ٩٤)

٢) التجربة الاسترالية:

تعد استراليا من الدول الرائدة في العمل الوقائي من الجريمة والسلوك المنحرف، حيث تم تنفيذ العديد من الأعمال الوقائية للشباب من خلال المدارس والمؤسسات التربوية.

وتتمثل التجربة الاسترالية في تجربة مقاطعة استراليا الجنوبية، وتحديدًا في انشاء نادي نواب الشرطة في عام ١٩٨٥ بمنطقة "أدلايد" (Adelaide) الذي تولى تنفيذ البرنامج الشامل للسياسة الوقائية، وبترتيب من شرطة المقاطعة، ودعم مالي من تجارها، وقد هدف ذلك النادي إلى

الاتصال بتلاميذ المدارس من سن خمس سنوات إلى أربعة عشر سنة، مع تقبل عضوية التلاميذ المعوقين الأكبر سناً، وركزت طريقة الاتصال للنادي على الأعمال الوقائية من خلال عدد من الأساليب، ومنها: (الحارثي، ١٤٢٩، ص ٨٨)

- أ. نشر الوعي بين التلاميذ بمسئولياتهم تجاه المجتمع.
 - ب. تقوية الاتصال المباشر مع الشرطة المحلية في تكوين صداقات بين التلاميذ، ورجال الأمن.
 - ت. تكليف التلاميذ ببعض الواجبات المناسبة لسنهم، والتي تعبر عن المسؤولية الاجتماعية.
 - ث. تنظيم زيارات لرجال الشرطة إلى المدارس، والتحاور مع التلاميذ في المواضيع ذات الصلة بالأمن.
 - ج. تشجيع انضمام أعضاء جدد من التلاميذ للنادي.
 - ح. الاستعانة ببعض الوسائل المحببة للتلاميذ لتقوية العلاقة بين التلاميذ ورجال الأمن، ومنها : الملصقات الجميلة، والشارات المعبرة، وبعض الهدايا المحببة للتلاميذ.
- وبعد تدخل السلطات الحكومية فعلياً في أعمال النادي تحولت حملته إلى توجيه الإعلام التربوي في تعزيز الأمن الفكري، باحترافية وعلى نطاق واسع، حيث أصبحت تهدف إلى:
- أ. بعث روح المسؤولية الاجتماعية تجاه الوقاية من الجريمة لدى كافة المواطنين .
 - ب. تنمية علاقات الصداقة الدائمة بين الشباب، والأطفال، ورجال الأمن.
 - ج. تعليم التلاميذ مبادئ المسؤولية الجماعية، واحترام النظم والقوانين وتوضيح فائدة ذلك.
 - خ. نشر فلسفة وأهداف الوقاية من الجريمة في المدارس.
 - د. تشجيع وتحفيز الأطفال المنتسبين للنادي بالهدايا والجوائز التشجيعية، ومنها: بعض الكتب التي تعالج بعض المشكلات والظواهر الاجتماعية السلبية، أو تعالج بعض المواضيع المرتبطة بقضايا الوقاية من الجريمة والسلوك المنحرف كالأمن الوقائي، وأهمية النظم والقوانين، وأضرار السلوك المنحرف. (البرعي، ٢٠٠٢)

٣) تجربة المدارس الأمريكية:

اعتمدت تجربة المدارس الأمريكية على الوقاية من الجريمة في الولايات المتحدة الأمريكية على قسمين رئيسيين، حيث قسمت برامج الوقاية من الجريمة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى قسمين هما:

قسم تنصب فيه الجهود لتغيير مناخ المدرسة أو قاعة الدراسة، وقسم يكون الهدف الأساسي منه إحداث تغيير إيجابي في سلوك ومعارف ومهارات ومعتقدات التلميذ.

ويشتمل القسم الخاص بتغيير مناخ المدرسة والفصل الدراسي على أربعة برامج هي: برنامج بناء القدرة المدرسية، وبرنامج وضع القواعد السلوكية والقوانين المدرسية، وبرنامج إدارة الفصل، وبرنامج توزيع التلاميذ على مجموعات.

ويقوم برنامج القدرة المدرسية على التدخل لتغيير عملية صنع القرار، وبنية السلطة في المدرسة؛ بهدف تعزيز القدرة العامة للمدرسة، ويقوم هذا البرنامج على تشكيل فريق من منسوبي المدرسة والتلاميذ وأولياء الأمور، وأعضاء آخرين من المجتمع، يتولى إعداد خطة لتحسين وضع المدرسة، ويدخل تحت هذا البرنامج جميع الجهود الموجهة لتعزيز القدرة الإدارية للمدرسة عبر قنوات الاتصال، وزيادة التعاون بين أعضاء المدرسة.

أما برنامج وضع القوانين السلوكية والقوانين المدرسية، فيختص بالجهود التي تبذل بهدف إعادة صياغة معايير السلوك السليم، ووضع القوانين الملزمة لاتباع هذا السلوك من قبل التلاميذ. وتقوم المدرسة بالعديد من الأنشطة لنشر الوعي بتلك المعايير والقوانين وتدعيمها بين التلاميذ، ومتابعة تطبيقها من خلال المنشورات، والأنشطة اللاصفية، والأسابيع التوعوية.

ويشمل برنامج إدارة الفصل استخدام بعض طرائق التدريس التي تعطي للتلاميذ دوراً إيجابياً في عملية التعلم، وتعمل على تعزيز أدائهم التعليمي، وارتباطهم بالمدرسة.

ويتم من خلال هذا البرنامج التركيز على استراتيجيات تنظيم وإدارة الفصل، وخاصة فيما يتعلق بالأنشطة، التي تهدف إلى تأسيس وتطبيق النظام داخل الفصل وإدارة الوقت، وتوزيع تلاميذ الفصل إلى مجموعات عمل، مع الاستفادة من الخبرات الخارجية في التدريس، كاستفادة من الآباء والمتطوعين، ورجال الأمن والاستشاريين المهنيين، وتدريب المعلمين على تطبيق تلك الاستراتيجيات وتقييم نتائجها.

ويشمل برنامج توزيع التلاميذ إلى مجموعات، إعادة تنظيم الفصول، وتلاميذ المستوى الواحد إلى وحدات أصغر، ولتحقيق التفاعل المستمر بين التلاميذ، أو لتشكيل مجموعات غير متجانسة من التلاميذ، أو لتحقيق مرونة أكبر للتدريس.

ويتضمن تغيير جدول المدرسة توزيع التلاميذ حسب قدراتهم ومستوى تحصيلهم أو سلوكهم، أو وضع بعض التلاميذ ذوي المشكلات الخاصة في مجموعة، ويشمل القسم الخاص ببرنامج استراتيجيات التدخل لتغيير سلوك التلاميذ ومعارفهم ومهاراتهم واتجاهاتهم ومعتقداتهم من البرنامج التعليمي، وتعديل السلوك، وبرامج الزملاء، وبرامج الإرشاد والمراقبة، وتقديم الأنشطة الترفيهية والإثرائية، والمساهمة في شغل أوقات الفراغ.

ويتم التركيز في البرنامج التعليمي على تقديم المعلومات والحقائق للتلاميذ، والرفع من مستوى وعيهم حول آثار السلوك السلبي، وتعظيم قدرتهم على إدراك الحالات الخطرة، والمؤذية والضارة، وطرق الاستجابة الملائمة لها، وزيادة تقديرهم لإيجابيات التنوع في المجتمع، واحترام

هذا التنوع، وتحسين خصائصهم الأخلاقية، ومن ذلك برنامج التدريب على مقاومة استخدام المخدرات في المدارس الأمريكية.

أما استراتيجية تعديل السلوك، فتركز بشكل مباشر على تغيير السلوك غير السوي، ومراقبة بعض أنماطه لفترة من الزمن، وفقاً لأهداف سلوكية، مع استخدام التغذية الراجعة، واستراتيجيات التعزيز الإيجابي أو السلبي لتنقية أي تغيير؛ مما يؤدي إلى تشكيل السلوك الإيجابي المرغوب لدى التلاميذ.

في حين عملت برامج الزملاء على تدريب التلاميذ لمساعدة زملائهم الآخرين بتقديم المشورة لهم، أو التوسط في حالات النزاع.

أما برامج الإرشاد والمراقبة، فتشمل: تقديم الإرشاد والتوجيه الفردي للتلاميذ المحتاجين، وإدارة بعض الحالات الخاصة، والتدخل العلاجي لبعض المجموعات التلاميذ، التي تعاني من مشكلات متشابهة.

وبالنسبة للأنشطة الترفيهية والإثرائية، فتشمل: تقديم بدائل إيجابية تبعد التلاميذ عن المناخ المؤدي إلى السلوك الجانح أو المخالف للقوانين، من خلال مراكز الترفيه الشبابي، والبرامج المقدمة بعد نهاية اليوم الدراسي، أو في أيام العطل والإجازات. (الحارثي، ١٤٢٩، ص ٩٨)

سادساً: منهج البحث وأدواته:

○ منهج البحث:

فرضت طبيعة البحث الحالي ومشكلته وأهدافه استخدام منهجية مركبة مكونة من شقين متكاملين، الأول عام، والثاني خاص، شقه العام: "المنهج الوصفي الوثائقي"، وشقه الخاص أو العملي: "بحوث الفعل"، حيث يستخدم المنهج الوصفي الوثائقي؛ لجمع بيانات ومعلومات عن مشكلة البحث ووصف مظاهرها، وجمع الحقائق والأفكار عنها، وتقرير حالتها، ثم جمع معلومات ومعارف عامة عن أساسيات الأمن الفكري عموماً، وفي الجامعات خصوصاً، وكذلك عن أبرز الاتجاهات المعاصرة في الأمن الفكري، والتوصل إلى معرفة لها فائدتها العملية في حل المشكلة القائمة، وما قد يؤديه ذلك من اكتشاف حقائق علمية تؤدي إلى تصور لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية.

أما الشق العملي من منهجية البحث، فهو "منهج بحوث الفعل" (Action Research)، وهو ممتد من الشق الأول، منبثق عنه ومتمم له، حيث يستخدم لصياغة المشكلة موضوع البحث، وجعلها نابعة من الواقع اليومي؛ بقصد تشخيص مظاهر فعلها، وتتبع أثرها على التعليم في الجامعات اليمنية، والبحث عن سبل التغلب على هذه المشكلة؛ وذلك بوضع تصور للأمن الفكري في الجامعات اليمنية، يلبي احتياجاتها المستقبلية، وبما يكفل الارتقاء بمستوى أداء

الأمن الفكري فيها، ويحقق أهدافها المناطة بها بكفاية واقتدار، والوفاء باحتياجاتها إزاء شباب الجامعة والمجتمع وأمنه الفكري مستقبلاً.

وبهذه الشقين تحددت منهجية البحث الحالية التي رسمت ونظمت بدقة جانبها النظري في الرصد والتحليل والتفسير، وبينت خطوط السير في جانبها العملي أو الإجرائي في ضوء ما هو متبع وممارس في بلدان كثيرة، وذلك بناءً على ما يكشفه الواقع من إمكانيات وطاقت، يمكن إعادة توظيفها لتحقيق أهداف هذا البحث، والسير به قدماً نحو وضع تصور لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية؛ بما يضمن سلامة النتائج والوصول إلى الوضع المنشود للأمن الفكري في الجامعات اليمنية. (مجد، ٢٠٠٠، ص، ص ٢٤، ٢٥).

وفي سياق هذه المنهجية، يتم استخدام أداة بحثية، وتتمثل في استخدام أسلوب "دلفي"، حيث تصمم استبانة تتضمن التصور المقترح لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية، ويقدم إلى الخبراء الأكثر علماً وخبرة في هذا الشأن، حيث سيتم اختيار (٩) خبراء من أعضاء هيئات التدريس، من جامعات حكومية، على أن يتم اختيارهم من حاملي الدرجة العلمية "أستاذ"، ومن لهم معرفة بالأمن الفكري، وسوف يتم وضع معيار لتطبيق جولات الاستبانة، وذلك بأخذ معيار (٨٠٪) لاستجابات العينة المختارة، بمعنى إذا أجابت العينة على (٨٠٪) من عبارات محاور البحث، فسوف يكتفى بهذه الجولة، حتى لو كانت الجولة الأولى.

○ مجتمع البحث وعينته:

أ- مجتمع البحث: الخبراء المتخصصين في مجال الإدارة والتخطيط التربوي، والقانون، والفكر المتطرف.

ب- عينة البحث: نظراً لطبيعة البحث الحالي الذي يهدف إلى وضع تصور مقترح لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية في ضوء أبرز الاتجاهات المعاصرة، ونظراً لمتطلبات تطبيق أسلوب دلفي، فقد اعتمدت الباحثة على عينة قصدية من الخبراء الأكثر اختصاصاً بموضوع البحث الحالي، حيث تم اختيار عينة بلغت (٩) خبراء في مجال الإدارة والتخطيط التربوي والقانون ودراسة الجماعات المتطرفة، والجدول التالي يوضح توزيع الخبراء المشاركين.

جدول (١) لتوزيع الخبراء المشاركين بأسلوب دلفي

م	الاسم	الرتبة العلمية	الوظيفة الحالية	جهة العمل
١	أ.د. أحمد الحاج	أستاذ	أستاذ في قسم الإدارة والتخطيط التربوي	جامعة صنعاء
٢	أ.د. محمد الشعبي	أستاذ	رئيس جامعة تعز	جامعة تعز
٣	أ.د. أحمد الدغشي	أستاذ	أستاذ في قسم الأصول	جامعة صنعاء
٤	أ.د. عبد العزيز الشعبي	أستاذ	نائب وزير التعليم العالي/ أستاذ بكلية التجارة / قسم سياسة خارجية	جامعة صنعاء
٥	أ.د. سعيد الجمحي	أستاذ	مستشار وزير التعليم العالي/ مدير مركز الجمحي للبحوث والدراسات	عدن
٦	أ.د. عبدالله الذيفاني	أستاذ	أستاذ في قسم الأصول والإدارة التربوية/ رئيس مركز البحوث ودراسات الجدوى/ الملحق الثقافي بالسفارة اليمنية- ماليزيا	جامعة تعز
٨	د.م. خالد الشميري	أستاذ	نائب عميد كلية التربية	جامعة صنعاء
٩	د.م. خالد محسن الجرادي	أستاذ	أستاذ في كلية التربية	جامعة صنعاء

○ خطوات بناء أداة البحث:

قامت الباحثة ببناء استبانة كأداة لأسلوب دلفي (Delphi)، لاستشراف المستقبل باعتبارها الأداة الرئيسية والملائمة للحصول على المعلومات والبيانات التي تجري تعبئتها من قبل المستجيب، وقد احتوت على خمسة مجالات للتصور المقترح لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية في ضوء أبرز الاتجاهات المعاصرة كما يلي:

جدول (٢) يوضح عدد الفقرات وتوزيعها على المجالات الرئيسية

م	المجال	عدد الفقرات
١	مجال الشراكة المجتمعية	١١
٢	مجال البنى التنظيمية والتشريعية	١٤
٣	مجال المناهج التعليمية والمقررات الدراسية	٧
٤	مجال البحوث العلمية	٧
٥	مجال الأنشطة الطلابية	٦
	الإجمالي	٤٥

وقد تمت صياغة بدائل الإجابات للفقرات وفق التدرج الثلاثي (موافق - موافق إلى حد ما - غير موافق).

○ صدق أداة البحث:

قامت الباحثة بعرضها مبدئياً على خبراء استشاريين متخصصين، للاستفادة منهم في معرفة صياغة وسلامة محتوى الأداة، وذلك قبل عرضها بشكلها النهائي على الخبراء عينة البحث. ومن ناحية أخرى اعتبرت الباحثة الخبراء المشاركين في أسلوب دلفي (Delphi)، وهم من ذوي الاختصاص بمثابة لجنة تحكيم للأداة، وذلك لإمكانيتهم التعديل والحذف بالإضافة على الأداة، حيث طلب منهم تقدير مدى ملاءمة فقرات الأداة لموضوعها ومجالها، تبعاً لمقياس ثلاثي: موافق (أكثر من ٨٥٪)، وإلى حد ما (٧٠ - ٨٥٪)، وغير موافق (أقل من ٧٠٪)، وقد تراوحت النسب المئوية لهذه الفقرات بين (٨٩٪ - ١٠٠٪)، وقد اعتمدت الباحثة النسبة ٨٠٪ كمعيار لجولات تطبيق الاستبانة، فإذا أجاب الخبراء على ٨٠٪ فأكثر على كل فقرة من فقرات الاستبانة فيكتفى بالجولة الأولى، أما إذا نقصت النسبة عن ٨٠٪ فيتطلب تطبيق الجولة الثانية، حتى يتم التوصل إلى اتفاق وإجماع للخبراء على فقرات الاستبانة.

○ معالجة الأداة:

قامت الباحثة بمعالجة أداة البحث وفقاً لما يأتي:
 ترميز الاستبانة، وذلك بإعطاء كل بديل من بدائل سلم الاستجابة على الاستبانة كما يوضح ذلك الجدول التالي:

جدول (٣) يوضح درجة تصنيف متغيرات البحث

التصنيف	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
الدرجة	٣	٢	١

وضع مدى لدرجة الأهمية لشرح وتفسير النتائج، حيث يتم حساب المدى بأخذ الفرق بين أعلى درجة وأقل درجة على النحو التالي:

أعلى قيمة - أدنى قيمة

طول الفئة =

عدد الفئات

وقد استخدمت الباحثة محكاً قُسمت فيه المتوسطات إلى ثلاث فئات متقاربة في الطول تقريباً كون المقياس ثلاثياً، وحُدّد مدى تلك المتوسطات لهذه الفئات ودرجة التحقق كما يلي:
 المدى = الحد الأعلى - الحد الأدنى = (٣ - ١ = ٢).

ومن ثم فإن طول الفئة بين الحدين تحددت من خلال العلاقة التالية:

$$\text{طول الفئة لدرجة التحقق} = \text{الحد الأعلى لدرجة التحقق} / \text{المدى} = 3/2 = (0.666)$$

ولعمل الحدود الدنيا للفئات نجعل أدنى قيمة وهي (1.01) كحد أدنى للفئة الأولى ثم نضيف مقدار طول الفئة لتكون الحدود الدنيا للفئات الأخرى. ثم نضيف لكل حد من الحدود الدنيا (طول الفئة - 0.01) لتكون الحدود العليا للفئات باستثناء الحد الأعلى للفئة الثالثة حيث يكون أعلى قيمة وهي (3) والجدول التالي يبين تقسيم هذه الفئات.

جدول (٤) توزيع درجات التحقق حسب المتوسطات الحسابية

مدى الموافقة	الحدود الحقيقية للمتوسط الحسابي		قيمة البديل
	الحد الأعلى	الحد الأدنى	
منخفضة	١.٦٧	١	١
متوسطة	٢.٣٥	١.٦٨	٢
عالية	٣	٢.٣٦	٣

○ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- نظراً لأن البحث الحالي يعتمد على أسلوب دلفي (Delphi) للدراسات المستقبلية، والذي يتمحور بدوره على إبراز الآراء المتباينة للخبراء، وتحديد مدى الاتفاق بينهم حول فقرات ومجالات الاستبانة. فقد استخدمت الباحثة الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة هذا البحث، وهي كالاتي:
- تبويب البيانات وتفريغها في جداول مرتبة تبعاً لأسئلة البحث.
- ترميز البيانات وإدخالها في الحاسب الآلي لمعالجتها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة (SPSS).
- التكرارات.
- المتوسط الحسابي، وذلك لمعرفة متوسط استجابات الخبراء لكل فقرة من فقرات الاستبانة وذلك بتطبيق المعادلة التالية:

$$\text{متوسط استجابة الخبراء} = \frac{\text{عدد الخبراء} \times \text{قيمة البديل}}{9}$$

- النسبة المئوية لمتوسط الاستجابات حول كل فقرة من فقرات الاستبانة والتي تم احتسابها يدوياً بواسطة المعادلة التالية:

سابعاً: عرض نتائج البحث ومناقشتها وتفسيرها:

يهدف البحث الحالي إلى وضع "تصور مقترح لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية" ولتحقيق ذلك، تم توزيع استبانة بالتصور المقترح للخبراء للتقويم، وفي هذا الفصل يتم عرض نتائج أسئلة البحث، ونتائج البحث الخاصة بال خبراء ومناقشتها كالآتي:

١) عرض نتائج البحث الخاص بالسؤال الأول الذي ينص على "ما واقع الأمن الفكري وتحدياته في الجامعات اليمنية؟"

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المنهج الوصفي الوثائقي الذي أظهر تحديات الأمن الفكري في الجامعات اليمنية وهي كالآتي:

- غياب فلسفة تربية توجه الأمن الفكري في الجامعات اليمنية فكراً وتطبيقاً.
- جمود السياسة التعليمية في الجامعات عن متابعة مستجدات الأمن الفكري.
- تقليدية المناهج التعليمية والمقررات الدراسية وطرائقها وأساليبها وتقويم نتائجها، بعيداً عن الأمن الفكري.
- تزايد عجز الجامعات عن مواجهة مظاهر التطرف والإرهاب.
- عجز الجامعات عن تشكيل عقول المتعلمين وتوجيه اهتماماتهم نحو الانفجار المعرفي، ومن تنمية مهارات الإبداع والابتكار.
- تدني قدرة الجامعات ومراكز الأبحاث في اليمن على متابعة حركة البحث العلمي في الأمن الفكري.
- غياب المشاركة المجتمعية في الأمن الفكري في الجامعات.

٢) عرض نتائج البحث الخاص بالسؤال الثاني الذي ينص على "ما أبرز الاتجاهات المعاصرة وتجاربها في الأمن الفكري؟"

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المنهج الوصفي الوثائقي الذي أظهر اتجاهات بعض الدول العربية والأجنبية وتجاربها للحد من العنف والتطرف لدى الطلبة، وقد تعددت الأساليب واختلفت من دولة لأخرى، حيث قامت مدارس الرياض بتشكيل لجان الأمن الفكري في المؤسسات التعليمية، تقوم على العمل على إعداد مشروع تربوي متكامل؛ بقصد بناء فكر سليم لدى التلاميذ، كما تم تفعيل دور أولياء الأمور بالمسئولية الملقاة على عاتقهم، والمتمثلة في العمل على إيجاد الحصانة لأبنائهم حتى لا يقعوا في دياجير التطرف الفكري الممقوت، وتتكون

خطة الأمن الفكري في مدارس الرياض من معارض تحكي ما أصاب البلاد من الانحراف الفكري والإرهاب، وكذا إقامة المحاضرات والندوات، وتقديم النشرات المستمرة طوال العام الدراسي.

كما قامت الدول الأجنبية بعدد من الإجراءات للحد من العنف والتطرف في المؤسسات التعليمية يمكن تلخيصها في الآتي:

- اعتمدت فنلندا سياسة الوقاية من الجريمة كأسلوب إجرائي ميداني للمكافحة، والسيطرة على الجريمة، والسلوكيات المنحرفة، من خلال حملات الوقاية من الجريمة والسلوك المنحرف، المنفذة في المؤسسات التعليمية، واعتمدت للقيام بذلك عدة مؤسسات اجتماعية أهلية وحكومية.
- قامت استرالية في تنفيذ العديد من الأعمال الوقائية للشباب من خلال المدارس والمؤسسات التربوية، وتمثل التجربة الاسترالية في تجربة مقاطعة استراليا الجنوبية، وتحديدًا في انشاء نادي نواب الشرطة في عام ١٩٨٥ بمنطقة "أدلايد" (Adelaide) الذي تولى تنفيذ البرنامج الشامل للسياسة الوقائية.
- اعتمدت تجربة المدارس الأمريكية على برامج الوقاية من الجريمة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم تقسيم الاستراتيجية الوقائية إلى قسمين رئيسيين، استراتيجية تنصب فيه الجهود لتغيير مناخ المدرسة أو قاعة الدراسة، واستراتيجية تعديل السلوك، فتركز بشكل مباشر على تغيير السلوك غير السوي، وإحداث تغيير إيجابي في سلوك ومعارف ومهارات ومعتقدات التلميذ.

٣) عرض نتائج البحث الخاص بالسؤال الثالث الذي ينص على "ما التصور المقترح لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية؟"

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخدام أسلوب دلفي (DELPHI TECHNIQUE)، وتوصلت الباحثة إلى موافقة الخبراء على مجالات وفقرات التصور المقترح، وذلك من خلال معيار القبول للفقرات والمحدد بـ(٨٠٪)، وفيما يلي عرضٌ لنتائج البحث على مستوى الأداة الكلية ومجالاتها كما يلي:

(أ) عرض ومناقشة النتائج على مستوى الأداة الكلية:

شملت الأداة الكلية للبحث على (٥) مجالات، والجدول التالي يوضح النتائج.

جدول (٥) المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لاستجابات الخبراء حول مجالات الأداة ككل

رقم المجال	نص المجال	الجولة الأولى			عدد الفقرات	النسبة المئوية	التقدير اللفظي	المجالات مرتبة
		المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	التقدير اللفظي				
١	البنى التنظيمية والتشريعية	٢.٨٠	٩٣	عالية	١٤	عالية	٢	
٢	الشراكة المجتمعية	٢.٧٦	٩٢	عالية	١١	عالية	٣	
٣	المناهج التعليمية والمقررات الدراسية	٢.٨٧	٩٦	عالية	٧	عالية	١	
٤	البحوث العلمية	٢.٨٦	٨٣	عالية	٧	عالية	٤	
٥	الانشطة الطلابية	٢.٩٠	٨٢	عالية	٦	عالية	٥	
المجالات مجتمعة		٢.٨٣	٨٩	عالية	٤٥	عالية		

يتبين من خلال العرض لنتائج البحث الموضحة في الجدول رقم (٥) ما يأتي:

- حصلت المجالات مجتمعة (الأداة الكلية) على درجة موافقة (عالية) في الجولة الأولى، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لاستجابات الخبراء في الجولة الأولى (٢.٨٣)، وبنسبة مئوية (٨٩٪) من إجمالي استجابات الخبراء.

- حصول جميع المجالات على درجة موافقة (عالية)، مما يشير إلى أهمية جميع هذه المجالات.

- يلاحظ أن النسب المئوية لهذه المجالات تراوحت بين (٨٢٪ - ٩٦٪)، وقد اعتمدت الباحثة النسبة ٨٠٪ كمعيار لجولات تطبيق الاستبانة.

- تم التوصل إلى اتفاق وإجماع للخبراء على مجالات وفقرات البحث في الجولة الأولى، وذلك من خلال معيار القبول للفقرات والمحدد بـ (٨٠٪)، ما جعل الباحثة تكتفي بالجولة الأولى.

(ب) عرض ومناقشة النتائج على مستوى المجالات:

❖ المجال الأول : البنى التنظيمية والتشريعية:

كانت إجابات الخبراء فيما يتعلق بهذا المجال، كما يبينها الجدول التالي:

جدول (٦) المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لاستجابات الخبراء حول أنشطة الجامعات.

ترتيب الفقرات	مجال البنى التنظيمية والتشريعية			نص الفقرة	رقم الفقرة
	التقدير اللفظي	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي		
٤	عالية	.٩١	٢.٧٣	إنشاء إدارة عامة للأمن الفكري على مستوى الجامعات اليمنية، تهدف إلى القيام بدراسات فكرية وعملية لمعالجة ومكافحة الانحرافات الفكرية التي تقود إلى الغلو والإرهاب.	١
٢	عالية	.٩٦	٢.٨٧	تطوير سياسات الجامعة وتحديد أنشطة الأمن الفكري التي ستقوم بها الجامعة.	٢
٢	عالية	.٩٦	٢.٨٧	توجيه أنشطة طلبة أقسام الإعلام في البيئة الجامعية نحو تعزيز قيم التسامح والتعايش ونبذ العنف والتطرف.	٣
٣	عالية	.٩٣	٢.٨٠	تجديد سياسات الجامعات اليمنية في تنمية وعي الطلبة بضرورة الحوار والتعايش.	٤
٣	عالية	.٩٣	٢.٨٠	تجديد اللائحة الداخلية لإدارة شؤون الطلبة وفرعها في الكليات لتضمينها أنشطة الأمن الفكري.	٥
٤	عالية	.٩١	٢.٧٣	تضمن دليل الطالب الجامعي فقرات إرشادية على إحترام الآراء والتسامح.	٦
٣	عالية	.٩٣	٢.٨٠	إصدار تعميمات إرشادية أو دليل للمواثيق المهنية والأخلاقية الجامعية متضمنة الابتعاد عن التعصب وما ينتج عنه من ضرر في القول والفعل.	٧
٣	عالية	.٩٣	٢.٨٠	تجديد لائحة الجامعة بتضمينها شرط معرفة واسعة عن الأمن الفكري لمن يشغل مراكز قيادية في الكليات أو الجامعة.	٨
٥	عالية	.٨٩	٢.٦٧	تبني الجامعات لبرامج دورية لمحاربة الغلو والتطرف والتعصب بشتى أنواعه.	٩

ترتيب الفقرات	مجال البنى التنظيمية والتشريعية			نص الفقرة	رقم الفقرة
	التقدير اللفظي	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي		
٤	عالية	.٩١	٢.٧٣	تكليف كل كلية بوضع خطة عامة للأنشطة التعليمية الخاصة بالأمن الفكري في كل قسم علمي، وفي المقررات الدراسية.	١٠
٢	عالية	.٩٦	٢.٨٧	تجديد لوائح وأنظمة الجامعات، بتضمينها الأمن الفكري.	١١
١	عالية	.٩٨	٢.٩٣	إقامة محاضرات وندوات علمية عن الأمن الفكري لمنتسبي الجامعة وللطلبة.	١٢
٣	عالية	.٩٣	٢.٨٠	ابتعاث طلبة إلى الجامعات العربية والأجنبية التي لديها خبرات واسعة في الأمن الفكري؛ لاحتكاكهم بها.	١٣
٢	عالية	.٩٦	٢.٨٧	إقامة المعارض الفنية والمسابقات الشعرية والأدبية عن الأمن الفكري بين طلبة الجامعة.	١٤

يتبين من بيانات الجدول رقم (٦) في مجال أنشطة الجامعات ما يلي:

- شمل هذا المجال على (١٤) حيث حصل هذا المجال المتعلق بـ "أنشطة الجامعات" على درجة موافقة (عالية) حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لاستجابات الخبراء (٢.٨٠) وبنسبة مئوية (٩٣٪) من إجمالي استجابات الخبراء.
- حصول جميع فقرات المجال على درجة موافقة (عالية) مما يؤكد على أهمية جميع هذه الفقرات .

- حازت الفقرة رقم (١٠) على المرتبة الأولى من بين كل الفقرات، بنسبة (٩٨٪)، في إشارة واضحة من الخبراء إلى ضرورة قيام الجامعة بدورها التوعوي المتعلق بـ "توعية منتسبي الجامعة من أكاديميين وطلبة، بأهمية تحقيق الأمن الفكري من خلال الندوات والمحاضرات".

- بينما حازت الفقرات رقم (٨.٤.١) على أقل النسب رغم أهميتها من وجهة نظر الباحثة، فكانت النسبة (٩١٪) وتشير جميعها إلى "تطوير سياسات الجامعة وتحديد أنشطة الأمن الفكري التي ستقوم بها الجامعة" وبذلك احتلت هذه الفقرات المرتبة الأخيرة بين كل فقرات المجال، وتعزو الباحثة ذلك إلى ما يعتقد البعض من صعوبة قيام الجامعات بتجديد السياسات والمقررات في الوقت الراهن نظراً لحالة الحرب التي يعيشها المجتمع اليمني.

❖ المجال الثاني — الشراكة المجتمعية:

كانت إجابات الخبراء فيما يتعلق بهذا المجال، كما يبينها الجدول التالي:
جدول (٧) المتوسطات والنسب المئوية لاستجابات الخبراء حول فقرات مجال الشراكة المجتمعية.

ترتيب الفقرات	مجال الشراكة المجتمعية			نص الفقرة	رقم الفقرة
	التقدير اللفظي	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي		
٥	عالية	.٨٩	٢.٦٧	توسيع مشاركة مختلف الأطراف المجتمعية في تفعيل الأمن الفكري، ومواجهة التطرف والإرهاب.	.١
٤	عالية	.٩١	٢.٧٣	تفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات والقيادات السياسية والاقتصادية لدعم الأنشطة والمسابقات الطلابية ذات الصلة بالفكر الوسطي المعتدل.	.٢
٥	عالية	.٨٩	٢.٦٧	تبني الجامعات اليمنية بالشراكة مع المنظمات المدنية، سياسة احتواء الطلبة المتطرفين الذين انشقوا عن جماعتهم بهدف إدماجهم في الحياة الجامعة.	.٣
٦	عالية	.٨٧	٢.٦٠	تبني الجامعات إعادة التأهيل والتوجيه والدمج للطلبة المسجونين بالتطرف، والمشاركين في التنظيمات الإرهابية بالتعاون مع وزارة الداخلية والمنظمات المدنية المعنية بقضايا التطرف.	.٤
١	عالية	.٩٨	٢.٩٣	التسيق مع الجهات الرسمية وغير الرسمية لدعم إعداد برامج داخل الجامعات للتأهيل النفسي والرعاية النفسية والاجتماعية والدينية لطلبة الجامعات المحتمل انضمامها للجماعات المتطرفة.	.٥
١	عالية	.٩٨	٢.٩٣	إطلاق حملات توعية تشجع الآباء والأمهات للإبلاغ عن أي تحول في سلوكيات ومعتقدات ابناتهم الملتحقين بالجامعة.	.٦
٣	عالية	.٩٣	٢.٨٠	تبني الجامعات برامج وخطط خاصة بالتنمية الاقتصادية المستدامة وحل مشكلتي الفقر لدى طلبتها بالتعاون مع الشركات والمؤسسات.	.٧

ترتيب الفقرات	مجال الشراكة المجتمعية			نص الفقرة	الترتيب
	التقدير اللفظي	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي		
٤	عالية	.٩١	٢.٧٣	فتح قنوات اتصال بمختلف الأطراف المجتمعية لتقديم تصورات بنواح مشاركتها في تفعيل الأمن الفكري لدى طلبة الجامعة.	٨
٣	عالية	.٩٣	٢.٨٠	اشراك المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مختلف أنشطة الأمن الفكري وتعزيز مبدأ الوسطية لدى طلبة الجامعة.	٩
٥	عالية	.٨٩	٢.٦٧	إقامة لقاء سنوي بين اتحادات الجامعة ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز الانشطة الطلابية الداعمة لقيم المواطنة والحوار والتسامح والتعايش.	١٠
٢	عالية	.٩٦	٢.٨٧	تخصيص محاضرة في كل فصل دراسي يتم فيها استضافة كبار المفكرين والساسة والأكاديميين من داخل الوطن وخارجة لإلقاء محاضرات للطلبة عن التطرف وأضراره على المجتمعات.	١١

يتبين من بيانات الجدول رقم (٧) في مجال الشراكة المجتمعية ما يلي:

- شمل هذا المجال على (١١) فقرة، حيث حصل هذا المجال المتعلق بـ "الشراكة المجتمعية" على درجة موافقة (عالية) حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لاستجابات الخبراء (٢.٧٦) وبنسبة مئوية (٩٢٪) من إجمالي استجابات الخبراء.

- حصول جميع فقرات المجال على درجة موافقة (عالية) مما يؤكد على أهمية جميع هذه الفقرات.

- حازت الفقرات رقم (٦.٥) على المرتبة الأولى من بين الفقرات، بنسبة (٩٨٪).

- بينما حازت الفقرة رقم (٤) على أقل النسب رغم أهميتها من وجهة نظر الباحثة، فكانت النسبة (٨٧٪) وتشير إلى "تبني الجامعات إعادة التأهيل والتوجيه والدمج للطلبة المسجونين بالتطرف، والمشاركين في التنظيمات الإرهابية بالتعاون مع وزارة الداخلية والمنظمات المدنية المعنية بقضايا التطرف" وتعزو الباحثة ذلك إلى صعوبة تنفيذ استراتيجية إعادة التأهيل في الوقت الراهن نظراً لظروف الحرب التي استقطبت أطرافه معظم طلبة الجامعات.

❖ المجال الثالث : المناهج التعليمية والمقررات الدراسية:

كانت إجابات الخبراء فيما يتعلق بهذا المجال، كما يبينها الجدول التالي:
 جدول (٨) المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لاستجابات الخبراء حول المناهج
 التعليمية والمقررات الدراسية.

ترتيب الفقرة	مجال المناهج التعليمية والمقررات الدراسية			نص الفقرة	رقم الفقرة
	التقدير اللفظي	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي		
٢	عالية	.٩٦	٢.٨٧	تجديد البرامج الأكاديمية والمقررات الجامعية بما يعزز مفاهيم الوسطية ونبذ العنف والتطرف لدى الطلبة.	١
٢	عالية	.٩٦	٢.٨٧	تطوير الأنشطة التعليمية الخاصة بالأمن الفكري في كل كلية وبرنامج أكاديمي ومقرراته الدراسية.	٢
٢	عالية	.٩٦	٢.٨٧	تعزيز الثوابت العقائدية والهوية الوطنية للشعب اليمني من خلال المناهج الدراسية الجامعية.	٣
١	عالية	.٩٨	٢.٩٣	تشكيل فريق من اساتذة كل كلية لتحديد مضامين الأمن الفكري التي يجب إدخالها في المقررات الدراسية.	٤
٢	عالية	.٩٦	٢.٨٧	تضمن بعض المقررات الثقافية لمفاهيم حقوق الإنسان.	٥
١	عالية	.٩٨	٢.٩٣	إدخال التجديدات اللازمة في المناهج التعليمية والمقررات الدراسية عن الأمن الفكري.	٦
٣	عالية	.٩٣	٢.٨٠	عقد مؤتمر علمي للأمن الفكري ومناقشة التجديدات التي ادخلت على المناهج التعليمية والمقررات الدراسية والاتفاق بشأنها.	٧

يتبين من بيانات الجدول رقم (٨) في مجال المناهج التعليمية والمقررات الدراسية ما يلي:

- شمل هذا المجال على (٧) فقرات، حيث حصل هذا المجال المتعلق بـ " المناهج التعليمية والمقررات الدراسية" على درجة موافقة (عالية) حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لاستجابات الخبراء (٢.٨٧) وبنسبة مئوية (٩٦٪) من إجمالي استجابات الخبراء.

- حصول جميع فقرات المجال على درجة موافقة (عالية) مما يؤكد على أهمية جميع هذه الفقرات.

- حازت الفقرات رقم (٦.٤) على المرتبة الأولى من بين الفقرات، بنسبة (٩٨٪).

- بينما حازت الفقرة رقم (٧) على أقل النسب رغم أهميتها من وجهة نظر الباحثة، فكانت النسبة (٩٣٪) وتشير إلى "عقد مؤتمر علمي للأمن الفكري ومناقشة التجديدات التي ادخلت على المناهج التعليمية والمقررات الدراسية والاتفاق بشأنها".

❖ المجال الرابع: مجال البحوث العلمية:

كانت إجابات الخبراء، في هذا المجال كما يبينها الجدول التالي:

جدول (٩) المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لاستجابات الخبراء لفقرات مجال البحوث العلمية

ترتيب الفقرات	مجال البحوث العلمية			نص الفقرة	رقم الفقرة
	التقدير اللفظي	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي		
٤	عالية	.٩٣	٢.٨٠	تكليف المراكز البحثية والعلمية بضرورة إدخال الأمن الفكري ضمن أنشطتها المستقبلية.	١
٣	عالية	.٩٦.	٢.٨٧	تفعيل دور المراكز البحثية في تنفيذ أنشطة علمية لمكافحة التطرف والعنف في الوسط الطلابي الجامعي.	٢
٤	عالية	.٩٣	٢.٨٠	وضع المراكز البحثية والعلمية في الجامعات خطط سنوية لأنشطة علمية لمواجهة التطرف في الأوساط الطلابية.	٣
٤	عالية	.٩٣	٢.٨٠	الاهتمام بالبحوث والدراسات التي من شأنها مكافحة التطرف وتحقيق الأمن الفكري لدى الطلبة في الجامعات.	٤
٣	عالية	.٩٦	٢.٨٧	توجيه أعضاء هيئات التدريس والباحثين القيام بالبحوث والدراسات الخاصة بالأمن الفكري، كل من زاوية تخصصه.	٥
١	عالية	١٠٠	٣.٠٠	تخصص الجامعة جائزة سنوية لأفضل بحث علمي عن بناء الوعي الواسطي لدى طلبة الجامعات وتحقيق الأمن الفكري.	٦

٧	دعم الدولة ومساندتها للجامعات والمراكز البحثية والعلمية لإجراء البحوث العلمية الميدانية وخاصة في المحافظات التي تنتشر فيها ظاهرة التطرف وانعكاساتها على الطلبة.	٢.٩٣	.٩٨	عالية	٢
---	---	------	-----	-------	---

يتبين من بيانات الجدول رقم (٩) في مجال البحوث العلمية ما يلي:

- شمل هذا المجال على (٧) فقرات، حيث حصل هذا المجال المتعلق بـ " البحوث العلمية" على درجة موافقة (عالية) حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لاستجابات الخبراء (٢.٨٦) وبنسبة مئوية (٨٣٪) من إجمالي استجابات الخبراء.

- حصول جميع فقرات المجال على درجة موافقة (عالية) مما يؤكد على أهمية جميع هذه الفقرات.

- حازت الفقرات رقم (٦) على المرتبة الأولى من بين الفقرات، بنسبة (١٠٠٪)، وتعرّض الباحثة ذلك إلى أهمية البحث العلمي في معالجة القضايا الاجتماعية، وأهمية التشجيع على تناول البحوث التي تعالج قضايا التطرف والعنف التي برزت بشكل واضح في أساط المجتمع اليمني في الأونة الأخيرة.

- بينما حازت الفقرات رقم (٣،١) على المرتبة الثالثة بنسبة (٩٣٪).

✦ المجال الخامس: الأنشطة الطلابية الجامعية:

كانت إجابات الخبراء، في هذا المجال كما يبينها الجدول التالي:

جدول (١٠) المتوسطات والنسب المئوية لاستجابات الخبراء لفقرات الأنشطة الطلابية الجامعية

ترتيب الفقرات	مجال الأنشطة الطلابية الجامعية			نص الفقرة	رقم الفقرة
	التقدير اللفظي	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي		
٣	عالية	.٩٦	٢.٨٧	تفعيل دور النشاط الطلابي الجامعي في دعم مسيرة الحوار وفتح أبواب إبداء الرأي من خلال الأنشطة المختلفة.	١
١	عالية	١.٠٠	٣.٠٠	عرض الأعمال الفنية لطلبة الجامعة التي تبين نبذ المجتمع للتطرف والإرهاب.	٢
٣	عالية	.٩٦	٢.٨٧	تفعيل دور اتحاد طلاب الجامعات والعناية بقضايا الطلبة ومعالجتها والبحث عن مجالات الاستفادة من طاقاتهم لبناء الوطن.	٣

ترتيب الفقرات	مجال الأنشطة الطلابية الجامعية			نص الفقرة	رقم الفقرة
	التقدير اللفظي	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي		
٢	عالية	.٩٨	٢.٩٣	تشجيع الجامعات للمبدعين وتوفير مناخ ملائم لإشباع هواياتهم.	٤
٣	عالية	.٩٦	٢.٨٧	إقامة المخيمات الصيفية لطلبة الجامعات وتوجيهها نحو تبني قيم الوسطية والتعايش.	٥
٣	عالية	.٩٦	٢.٨٧	تطوير الأسابيع الإرشادية السنوية للطلبة من خلال تضمينها أنشطة ثقافية وفنية وعلمية تعالج ظاهرة العنف والسلوك العدواني.	٦

يتبين من بيانات الجدول رقم (١٠) في مجال الأنشطة الطلابية الجامعية ما يلي:

- شمل هذا المجال على (٦) فقرات، حيث حصل هذا المجال المتعلق بـ "الأنشطة الطلابية الجامعية" على درجة موافقة (عالية) حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لاستجابات الخبراء (٢.٩٠) وبنسبة مئوية (٨٢٪) من إجمالي استجابات الخبراء .
- حصول جميع فقرات المجال على درجة موافقة (عالية) مما يؤكد على أهمية جميع هذه الفقرات .
- حازت الفقرة رقم (٢) على المرتبة الأولى من بين الفقرات، بنسبة (١٠٠٪)، وتشير الفقرة إلى "عرض الأعمال الفنية لطلبة الجامعة التي تبين نبذ المجتمع للتطرف والإرهاب" وتعزو الباحثة تلك النتيجة إلى أهمية المجال الفني وتأثيره الكبير ومحاكاته للواقع.
- بينما حازت الفقرات رقم (٦،٥،٣،١) على المرتبة الثالثة بنسبة (٩٦٪)، وهي نسبة موافقة عالية من قبل الخبراء على جميع فقرات المجال.

ثامناً: التصور المقترح لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية

في ضوء أبرز الاتجاهات المعاصرة:

- مبررات وضع تصور مقترح لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية:
شمة جملة من المبررات والدوافع التي تحتم وضع تصور لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية، أبرزها:
○ تزايد المشكلات الناجمة عن غياب الأمن الفكري في الجامعات اليمنية.

- تواجه الجامعات اليمنية العديد من التحديات الجسيمة الحالية والمتوقعة الناجمة عن الانفجار المعرفي، والثورة المتسارعة في تقنيات الاتصالات والإعلام والمعلوماتية، التي تهدد الثقافة الوطنية.
- تطوير برامج وأنشطة حديثة للأمن الفكري في الجامعات اليمنية، وما يحتاجه مستقبلاً من برامج تدريبية وتطويرية؛ لتنمية مهارات القائمين عليه، بما يتوافق مع التطورات المستقبلية للجامعات.
- ضرورة متابعة الجامعات لمهددات الأمن الفكري في المجتمع اليمني وخارجه، ومحاصرة مظاهر الغلو والتطرف والإرهاب.
- تشجيع انفتاح الجامعات اليمنية على منظمات المجتمع المدني، والجمعيات الأهلية، لمواجهة تأثيرات العولمة على النشء والشباب، مع فتح المجال أمامها للاشتراك في العديد من الأنشطة والمهام داخل الجامعات، وفي مقدمتها الأمن الفكري.
- فرض التحام الجامعات بمجتمعها، وبحاجات السكان وأنشطتهم المتباينة، وتقديم برامج تعليمية وأنشطة عن الأمن الفكري، وإقامة المعارض الفنية والثقافية والحفلات الترفيهية، والمسابقات الرياضية.

● متطلبات تنفيذ التصور المقترح للأمن الفكري في الجامعة:

- يتوقف تنفيذ التصور المقترح للأمن الفكري على قدرة الإدارة العليا على إجراء التعديلات في كميات الموارد المخصصة للوحدات الإدارية في الجامعة، وعلى التغييرات في الهيكل التنظيمي، والسياسات الوظيفية، والنظم الإدارية الأخرى، فضلاً عن ضرورة القيام بتغييرات جذرية في التنظيمات والنظم، وفي نوعية الثقافة التنظيمية السائدة، وتخصيصاً لما تقدم، يحتاج التنفيذ الناجح إلى عدة متطلبات أهمها:
- تهيئة الجامعة للقيام بعملية التخطيط الاستراتيجي للأمن الفكري من خلال تعميق اقتناع الإدارة العليا بأهميته، والتعرف على حقيقة الموقف الحالي للجامعة، والتأكد من تفاعل كل أعضاء الجامعة، ووضع آلية تطبيق نظام التخطيط الاستراتيجي في الجامعة.
- وضوح في المسؤوليات الخاصة بإدارة الأمن الفكري، وتوزيع هذه المسؤوليات على الوحدات المختصة في الكليات.
- توافر هيكل تنظيمي مناسب، والتخصيص المتوازن للموارد والنشاطات التنفيذية المختلفة.
- إعطاء الإدارة العليا الأولوية للخطة الاستراتيجية للأمن الفكري، بتخصيص وقت أكبر لعملية إعداد وتنفيذ الخطة الاستراتيجية.
- تحديث برنامج وسياسات الأمن الفكري باستمرار؛ لجعلها منسجمة مع الاتجاهات المعاصرة المتعلقة بالأمن الفكري، كأحد أهم عناصر مدخلات العمل، ونجاح الجامعة.

□ يتوجب على من يعمل في الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري، أن يكون مؤهلاً أكاديمياً، ومتخصص ومحترف في شؤون الأمن الفكري، فلم يعد يسمح بالعمل ضمن هذا المجال سوى للذين لديهم معرفة علمية وخبرة في مجال إدارة الأمن الفكري.

○ خطوات تطبيق التصور المقترح:

١. اعتماد برامج عمل محددة وجداول زمنية للتنفيذ.
٢. اعتماد منهجية محددة لتوجيه الجهات المعنية في التصور المقترح للعمل بما يحد من نشر الفكر المتطرف.
٣. تشكيل لجان متخصصة لتقييم النتائج ومتابعتها دورياً ورفع تقارير دورية (فصلية وسنوية) عن تطور الأداء أو تراجعها بهدف الوقوف على الأسباب أو المعوقات التي تواجه هذا التصور حتى يتم إنجازه.
٤. وضع الخطط الاستراتيجية التفصيلية لتنفيذ ما جاء في مجالات التصور المقترح.

○ مجالات التصور المقترح:

في ضوء الإطار النظري للبحث، والاتجاهات المعاصرة، وتجارب بعض الدول العربية والأجنبية، واتفق آراء الخبراء حول مجالات وفقرات التصور، تم بناء التصور المقترح لتطوير الامن الفكري في الجامعات اليمنية في ضوء أبرز الاتجاهات، وفق المجالات الآتية:

✳ المجال الأول: البنى التنظيمية والتشريعية:

- ١ - إنشاء إدارة عامة للأمن الفكري على مستوى الجامعات اليمنية، تهدف إلى القيام بدراسات فكرية وعملية لمعالجة ومكافحة الانحرافات الفكرية التي تقود إلى الغلو والإرهاب.
- ٢ - تطوير سياسات الجامعة وتحديد أنشطة الأمن الفكري التي ستقوم بها الجامعة.
- ٣ - توجيه أنشطة طلبة أقسام الإعلام في البيئة الجامعية نحو تعزيز قيم التسامح والتعايش ونبذ العنف والتطرف.
- ٤ - تجديد سياسات الجامعات اليمنية في تنمية وعي الطلبة بضرورة الحوار والتعايش.
- ٥ - تجديد اللائحة الداخلية لإدارة شؤون الطلبة وفروعها في الكليات لتضمينها أنشطة الأمن الفكري.
- ٦ - تضمين دليل الطالب الجامعي فقرات إرشادية على احترام الآراء والتسامح.
- ٧ - إصدار تعميمات إرشادية أو دليل للمواثيق المهنية والأخلاقية الجامعية متضمنة الابتعاد عن التعصب وما ينتج عنه من ضرر في القول والفعل.
- ٨ - تجديد لائحة الجامعة بتضمينها شرط معرفة واسعة عن الأمن الفكري لمن يشغل مراكز قيادية في الكليات أو الجامعة.
- ٩ - تبني الجامعات لبرامج دورية لمحاربة الغلو والتطرف والتعصب بشتى أنواعه.

- ١٠ - تكليف كل كلية بوضع خطة عامة للأنشطة التعليمية الخاصة بالأمن الفكري في كل قسم علمي، وفي المقررات الدراسية.
 - ١١ - تجديد لوائح وأنظمة الجامعات، بتضمينها الأمن الفكري.
 - ١٢ - إقامة محاضرات وندوات علمية عن الأمن الفكري لمنتسبي الجامعة وللطلبة.
 - ١٣ - ابتعاث طلبة إلى الجامعات العربية والأجنبية التي لديها خبرات واسعة في الأمن الفكري؛ لاحتكاكهم بها.
 - ١٤ - الاهتمام بإقامة المعارض الفنية والمسابقات الشعرية والأدبية عن الأمن الفكري بين طلبة الجامعة.
- * المجال الثاني: الشراكة المجتمعية:**
- ١ - توسيع مشاركة مختلف الأطراف المجتمعية في تفعيل الأمن الفكري، ومواجهة التطرف والإرهاب.
 - ٢ - تفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات والقيادات السياسية والاقتصادية لدعم الأنشطة والمسابقات الطلابية ذات الصلة بالفكر الوسطي المعتدل.
 - ٣ - تبني الجامعات اليمنية بالشراكة مع المنظمات المدنية، سياسة احتواء الطلبة المتطرفين الذين انشقوا عن جماعتهم بهدف إدماجهم في الحياة الجامعة.
 - ٤ - تبني الجامعات إعادة التأهيل والتوجيه والدمج للطلبة المسجونين بالتطرف، والمشاركين في التنظيمات الإرهابية بالتعاون مع وزارة الداخلية والمنظمات المدنية المعنية بقضايا التطرف.
 - ٥ - التنسيق مع الجهات الرسمية وغير الرسمية لدعم إعداد برامج داخل الجامعات للتأهيل النفسي والرعاية النفسية والاجتماعية والدينية لطلبة الجامعات المحتمل انضمامها للجماعات المتطرفة.
 - ٦ - إطلاق حملات توعية تشجع الآباء والأمهات للإبلاغ عن أي تحول في سلوكيات ومعتقدات ابنائهم الملتحقين بالجامعة.
 - ٧ - تبني الجامعات برامج وخطط خاصة بالتنمية الاقتصادية المستدامة وحل مشكلتي الفقر لدى طلبتها بالتعاون مع الشركات والمؤسسات.
 - ٨ - فتح قنوات اتصال بمختلف الأطراف المجتمعية لتقديم تصورات بنواح مشاركتها في تفعيل الأمن الفكري لدى طلبة الجامعة.
 - ٩ - اشراك المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مختلف أنشطة الأمن الفكري وتعزيز مبدأ الوسطية لدى طلبة الجامعة.
 - ١٠ - إقامة لقاء سنوي بين اتحادات الجامعة ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز الأنشطة الطلابية الداعمة لقيم المواطنة والحوار والتسامح والتعايش.

١١ - تخصيص محاضرة في كل فصل دراسي يتم فيها استضافة كبار المفكرين والساسة والأكاديميين من داخل الوطن وخارجة لإلقاء محاضرات للطلبة عن التطرف وأضراره على المجتمعات.

✳ المجال الثالث: المناهج التعليمية والمقررات الدراسية:

١ - تجديد البرامج الأكاديمية والمقررات الجامعية بما يعزز مفاهيم الوسطية ونبد العنف والتطرف لدى الطلبة.

٢ - تطوير الأنشطة التعليمية الخاصة بالأمن الفكري في كل كلية وبرنامج أكاديمي ومقرراته الدراسية.

٣ - تعزيز الثوابت العقائدية والهوية الوطنية للشعب اليمني من خلال المناهج الدراسية الجامعية.

٤ - تشكيل فريق من اساتذة كل كلية لتحديد مضامين الأمن الفكري التي يجب إدخالها في المقررات الدراسية.

٥ - تضمين بعض المقررات الثقافية لمفاهيم حقوق الإنسان.

٦ - إدخال التجديدات اللازمة في المناهج التعليمية والمقررات الدراسية عن الأمن الفكري.

٧ - عقد مؤتمر علمي للأمن الفكري ومناقشة التجديدات التي ادخلت على المناهج التعليمية والمقررات الدراسية والاتفاق بشأنها.

✳ المجال الرابع: البحوث العلمية:

١- تكليف المراكز البحثية والعلمية بضرورة إدخال الأمن الفكري ضمن أنشطتها المستقبلية.

٢- تفعيل دور المراكز البحثية في تنفيذ أنشطة علمية لمكافحة التطرف والعنف في الوسط الطلابي الجامعي.

٣- وضع المراكز البحثية والعلمية في الجامعات خطط سنوية لأنشطة علمية لمواجهة التطرف في الأوساط الطلابية.

٤- الاهتمام بالبحوث والدراسات التي من شأنها مكافحة التطرف وتحقيق الأمن الفكري لدى الطلبة في الجامعات.

٥- توجيه أعضاء هيئات التدريس والباحثين القيام بالبحوث والدراسات الخاصة بالأمن الفكري، كل من زاوية تخصصه.

٦- تخصص الجامعة جائزة سنوية لأفضل بحث علمي عن بناء الوعي الوسطي لدى طلبة الجامعات وتحقيق الأمن الفكري.

٧- دعم الدولة ومساندتها للجامعات والمراكز البحثية والعلمية لإجراء البحوث العلمية الميدانية وخاصة في المحافظات التي تنتشر فيها ظاهرة التطرف وانعكاساتها على الطلبة.

✳ المجال الخامس: الأنشطة الطلابية الجامعية:

- ١ - تفعيل دور النشاط الطلابي الجامعي في دعم مسيرة الحوار وفتح أبواب إبداء الرأي من خلال الأنشطة المختلفة.
- ٢ - عرض الأعمال الفنية لطلبة الجامعة التي تبين نبذ المجتمع للتطرف والإرهاب.
- ٣ - تفعيل دور اتحاد طلاب الجامعات والعناية بقضايا الطلبة ومعالجتها والبحث عن مجالات الاستفادة من طاقاتهم لبناء الوطن.
- ٤ - تشجيع الجامعات للمبدعين وتوفير مناخ ملائم لإشباع هواياتهم.
- ٥ - إقامة المخيمات الصيفية لطلبة الجامعات وتوجيهها نحو تبني قيم الوسطية والتعايش.
- ٦ - تطوير الأسابيع الإرشادية السنوية للطلبة من خلال تضمينها أنشطة ثقافية وفنية وعلمية تعالج ظاهرة العنف والسلوك العدواني.

تاسعاً: التوصيات:

١. توجيه وسائل الإعلام المختلفة في تعزيز الأمن الفكري لدى الشباب.
٢. تفعيل دور وزارة الأوقاف للعمل بواجبها التوعوي للحد من العنف والتطرف ونشر قيم التسامح والتعايش في المجتمع اليمني.
٣. تفعيل الشراكة المجتمعية بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الأهلية والحكومية لمعالجة قضايا البطالة لدى الشباب.
٤. العمل على تفعيل فكرة إنشاء إدارة الأمن الفكري في الجامعات اليمنية.
٥. وضع توصيف وظيفي لإدارة الأمن الفكري، يحدد مهامها بدقة؛ حتى لا تكون مبرراً للقمع والتعسف.

عاشراً: المقترحات:

١. وضع خطط استراتيجية لتطوير دور الجامعات اليمنية في الحد من الفكر المتطرف في المجتمع اليمني.
٢. إجراء دراسة للتعرف على مستوى التطرف الفكري في الأوساط الطلابية لدى الجامعات اليمنية.
٣. إجراء دراسة لوضع استراتيجية للإعلام الجامعي لمواجهة ظاهرة العنف والتطرف والإرهاب.

المصادر:

٢. الأتريبي، هويدا محمود (٢٠١١) "دور الجامعة التربوي في تحقيق الأمن الفكري لطلابها" تصور مقترح، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد الثامن عشر، العدد (١٧).
 ٣. البرعي، وفاء محمد (٢٠٠٢): "دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري" رسالة دكتوراه منشورة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
 ٤. البراشي، بكيل محمد (٢٠٠٩): "دور الأمن الفكري في الوقاية من الإرهاب في اليمن"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
 ٥. الحارثي، زيد بن زايد أحمد (١٤٢٩): "إسهام الإعلام التربوي في تحقيق الأمن الفكري لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدينة مكة المكرمة من وجهة نظر مديري ووكلاء المدارس والمشرفين التربويين"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية - جامعة أم القرى.
 ٦. الحاج، أحمد علي الحاج (٢٠١٤): "التعليم الجامعي اليمني - الواقع والتحديات - خيارات المستقبل - استراتيجيات التطوير"، صنعاء، دار المنار.
 ٧. الزهراني، إبراهيم (٢٠١١): "الأمن الفكري مفهومه، ضرورته، مجالاته" ورقة عمل بالاجتماع الدوري الخامس لهيئة الأمر بالمعروف والمنهي عن المنكر. موقع السكينة، <http://www.assakina.com>
 ٨. شلدان، فايز (٢٠١٣) "دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبتها وسبل تفعيله" مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول.
 ٩. علي، السيد فهمي (٢٠٠٩): "الدور التربوي الأمني للجامعات ومراكز البحث العلمي في تعزيز عمل الأجهزة الأمنية" جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية نموذجاً.
 ١٠. العوامرة، عبدالسلام، ومحمد الزبون (٢٠١٤) "دور الجامعات الأردنية الرسمية في تعزيز تربية المواطنة وعلاقتها بتنمية الاستقلالية الذاتية لدى طلبة كليات العلوم التربوية من وجهة نظرهم" مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الانسانية، العدد (٢٨).
 ١١. القرني، علي بن حسن يعن الله "من أجل مستقبل أفضل للجيل القادم تحولات تربوية ملحة نحو اقتصاد عرض: محمد فالح الجهن، مجلة المعرفة - العدد ١٧٥.
- الموقع: <http://www.almarefh.org/0>
١٢. القحطاني، محمد بن مبارك (١٠١٦): "دور المؤسسات التربوية في تعزيز الأمن والسلامة"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الموقع: <http://www.assakina.com>

١٣. محمد، أحمد علي الحاج (٢٠٠٠): الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات اليمنية واستراتيجية تطويرها، مجلة مركز البحوث والتطوير التربوي، العدد (٦).
١٤. اليونسكو (١٩٩٩) : التعليم ذلك الكنز المدفون، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة الموقع: <http://www.unesco.org>.

المواقع الإلكترونية:

- ١ . الموقع: www.alharamain.co.uk
- ٢ . الموقع : www.almadina.index.asp

المراجع الأجنبية:

1. Call, Carolyne Mary. (2004): Intellectual Safety and Epistemological Position in the college Classroom. PH. D. dissertation ,United States, New, York, Cornell University.
2. Guzzetti Barbara J.& William, Wayne O.. (2004): Examining Intellectual Safety in the Science Classroom. Journal of Science Teaching. Vol. 33.No.1. 2004.